الهجرة غير الشرعية بين الشريعة والقانون

طارق حسين عبد الله أبو عميد

(الرقم الجامعي: 3110188)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة القانون

كلية الشريعة والقانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

نيلاي

اكتوبر ٢٠١٤

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً، وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾

صدق الله العظيم

الآية ١٠٠ سورة النساء

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الإهـــــــــداء

إلى من علمني أن الحياة عمل وجد وأن الحياة لامعنى لها دون التضحية لأجل الآخرين ومساعدتهم..أبي العزيز.

إلى من وهبتني الحياة وغمرتني بالدعاء وتطلعت إلى إنجاز هذا العمل بفارغ الصبر.. أمي الغالية.

إلى من وقفت بجانبي وآزرتني وكانت عوناً لي في مسيرتي العلمية.. زوجتي في المستقبل المخلصة .

إلى سندي في هذه الحياة الذين لايزالوا يغدقون علي جودهم ودعمهم.. أخوتي الأعزاء.

إلى الأستاذ العزيز الدكتور حمزة عبدالكريم حماد الذي قدم لي دعماً معنوياً لا محدوداً وسلخ من وقته الثمين قسطاً وافراً لمواصلتي وتشجيعي.

وفاء وعرفاناً وشكراً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

خلفيات الباحث

طارق حسين عبد الله، ليبي الجنسية، ولد في اليوم الثاني عشر من فبراير عام ١٩٧٩م، في ليبيا، ورقمه الجامعي 3110188، أكمل دراسته الجامعية في القانون بجامعة طرابلس بالعاصمة الليبية، واشتغل بعد ذلك في مجال القانون بصفة مستشار في بعض مؤسسات الدولة ومن ثم إلى القضاء حتى أتى إلى ماليزيا لاستكمال الدراسة في مجال تخصصه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وأخراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وبعد.

فلابد من الاعتراف بالجميل والشكر لمن أسدى لي معروفاً في إكمال دراستي الماجستير، فأول من أخصه بالشكر الجزيل والثناء العطر والتقدير الوافر أستاذي الفاضل الدكتور حمزة بد الكريم حماد، المشرف على هذه الرسالة، فقد وجدت فيه الأستاذ الموجه والباحث الفطن والأخ الناصح والصديق الرفيق، إذ أعطاني من وقته وجهده أضعاف ما هو ملزم به وأغدق على من عطفه ونصحه منا سأظل مديناً به،ولقد أفدت منه في الأخلاق والسلوك مثلما نلت منه المعارف والعلوم فجزاه الله عني خير الجزاء وجنبه كل بلاء ومنحه في كل أمر الرفعة والعلاء، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة الدكتورة عبيدة عبد الغفار، مساعدة المشرف، على ما أولتني من اهتمام متميز وتشجيع كبير مع كثرة أشغالها الإدارية والأكاديمية، فجزاها الله عني خير الجزاء، إنه سميع قريب.

كما أني أتقدم بخالص الشكر والامتنان لجامعة العلوم الإسلامية الماليزية الموقرة والقائمين عليها، لما منحتني من رعاية واحتضان لمواصلة دراستي العليا، حفظها الله قلعة للعلم والعلماء، ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كلية الشريعة والقانون على ما قدمته لي من رعاية، راجيا لهذه الكلية أن تبقى عامرة باساتذتها وطلابهم، وأن تحقق هدفها في نشر العلم وتخريج الأجيال.

كما أخص بالشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوا من جهد ومتابعة في تقويم هذه الرسالة وما تفضلوا به من توجيهات وإرشادات قيمة مفيدة، وكما أقدم شكري لكل من قدم لي نصحاً أو عوناً أثناء إعداد هذه الرسالة .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

Abstrak

Kajian ini memaparkan isu pendatang tanpa izin di antara undang-undang dan syariah yang bertujuan untuk mencapai beberapa objektif seperti: menjelaskan garis pemisah antara tingkah laku pendatang secara sah dan pendatang tanpa izin, dengan mengenengahkan perihal undang-undang terhadap tingkah laku pendatang tanpa izin, kemudian membuat perbandingan antara asas-asas larangan pendatang tanpa izin danjenayahnya dari aspek undang-undang. Di samping itu kajian ini juga menjelaskan pandangan undang-undang Islam berbanding dengan undang-undang konvensional antarabangsa dan negara yang berkaitan jenayah pendatang tanpa izin.Kajian ini dijalankan dengan menggunakan metod deskriptif perbandingan dan analisis. Penulis telah menemui beberapa keputusan dari kajian ini, antaranya: perkembangan undang-undang di dalam sistem perundangan negara Libya dan Tunisia telah membawa kepada pertumbuhan jenayah ini dari peringkat individu yang berlaku secara mudah dan rawak hinggalah kepada tahap jenayah dan hukuman di dalam bentuknya yang tersusun. kajian juga mendapati penemuan yang paling menonjol iaitu kesan-kesan negatif pendatang tanpa izin seperti implikasi keselamatan dalam penghijrahan secara rahsia yang dihadapi oleh negara-negara transit dan negara destinasi serta implikasi kesihatan melalui pergaulan pendatang dengan penduduk negara transit. Kajian ini menunjukkan bahawa undang-undang Islam tidak melarang pendatang tanpa izin manakala undang-undang konvensional menhararnkannya dalam beberapa tahun kebelakangan di abad ini.Kajian ini mencadangkan beberapa cadangan antaranya; perlu bagi badan perundangan Libya dan Tunis untuk meminda undang-undang khusus mengenai undang-undang pendatang tanpa izin yang membuat ketetapan bahwa fenomena ini dikira sebagai satu jenayah

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

Abstract

This study concentrates on illegal immigration issue from Sharia and law perspective. The objectives of this study are: to distinguish between legal and illegal immigration attitude, to highlight the legal description of illegal immigrants attitudes, to compare between the basis of forbidden illegal immigration and suit it by law and to illustrate the opinion of sharia law regarding illegal immigration comparing with other international and national laws. This study depends on the descriptive, comparative and analytical methods which lead to the following fading's: the law development in both Libya and Tunis justice system accompanied this issue starting from individual cases to the organized plenty and suit. This study also discovers more key negative effect beside other negative effects regarding illegal immigration which is the security effect on the pass or targeted countries. in addition to the health effects as illegal immigrants contact with the citizens in pass or the targeted countries. Finally, the study reveal that Sharia doesn't forbid the illegal immigration but the laid laws forbids it during the last few years from this century. This study suggests some recommendations to be taken which are: the importance of adjusting the illegal immigration laws in the Libyan and Tunis joint project to suit this phone mina.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية بين الشريعة والقانون، وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: توضيح الخط الفاصل مابين سلوك الهجرة المشروعة والهجرة غير الشرعية مع تسليط الضوء على الوصف القانوني لسلوك المهاجر غير الشرعي، ثم المقارنة بأسس تحريم الهجرة غير الشرعية، وتحريمها من الناحية القانونية، إضافة إلى توضيح رأي الشريعة الإسلامية مقارنة بالقوانين الوضعية الدولية منها والوطنية والمتعلقة بتحريم أفعال الهجرة غير الشرعية.وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمقارن والتحليلي.وتوصلت إلى جملة من النتائج من أبرزها: أن التطور القانوني في كلا التشريعين "الليبي والتونسي" قد صاحب نمو هذه الجريمة بداية من المرحلة الفردية وعلى المستوى البسيط العشوائي، وحتى الوصول إلى مرحلة التحزب والعقاب في صورته المنظمة،وقد توصلت الدارسة أيضاً إلى الوقوف على أبرز إضافة إلى الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية التي تتمثل في الآثار الأمنية للهجرة السرية من حيث الاختراقات التي تتعرضلها دول العبور ودول المقصد فضلاً عن الآثار الصحية وذلك من خلال احتكام المهاجرين بسكان بلد العبور.وكشفت الدراسة أن الشريعة الإسلامية لم تُحرم الهجرة غير الشرعية بينما حرمتها القوانين الوضعية في السنوات الأخيرة من القرن الحالي، وتوصي الدراسة بجملة توصيات، منها ضرورة قيام المشرع الليبي والتونسي بتعديل القوانين الخاصة بشأن قانون الهجرة غير الشرعية والتي بموجبها يتم دخول هذه الظاهرة حيز التحريم.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الفهرس

المقدمة		١
أولاً: مشكلة البحث		٢
ثانياً: أسئلة البحث		٤
ثالثاً: أهداف البحث		٤
رابعاً: أهمية البحث		٥
خامساً: حدود البحث		٦
سادساً: أسباب اختيار الموضوع		٦
سابعاً: منهج البحث		٧
ثامناً: الدراسات السابقة		٧
الفصل الأول	الهجرة بمفهومها العام بين الشريعة والقانون	١٩
المبحث الأول	ماهية الهجرة والهجرة غير الشرعية في الشريعة والقانون	٢٣
المطلب الأول	مفهوم الهجرة في اللغة والاصطلاح	٢٤
المطلب الثاني	مفهوم الهجرة في الشريعة والقانون	٢٦
المبحث الثاني	أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية	٣٣
المطلب الأول	أسباب الهجرة غير الشرعية	٣٤
المطلب الثاني	الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية	٥١
الفصل الثاني	التطور التاريخي لهجرة غير الشرعية في القانون الليبي والتونسي	٦٥
المبحث الأول	التحريم والعقاب في مرحلة الهجرة الفردية	٦٦
المطلب الأول	التحريم في ظل مرحلة الهجرة الفردية	٦٦
المطلب الثاني	العقاب في ظل مرحلة الهجرة الفردية	٨١
المبحث الثاني	التحريم والعقاب في مرحلة الهجرة المنظمة	٨٧
المطلب الأول	التحريم في ظل مرحلة الهجرة المنظمة	٨٨
المطلب الثاني	العقاب في ظل مرحلة الهجرة المنظمة	١٠٧

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الفصل الثالث	أحكام الهجرة في الإسلام والتشريع الجنائي الإسلامي	١٢١
المبحث الأول	أحكام الهجرة في الإسلام	١٢٢
المطلب الأول	أحكام الهجرة في المذاهب الإسلامية.	١٣٦
المطلب الثاني	مفهوم التشريع الجنائي الإسلامي والهجرة بين التجريم والإباحة	١٥٥
المبحث الثاني	العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي ومصادرها	١٦١
المطلب الأول	الهجرة غير الشرعية بين التجريم والإباحة	١٦٧
المطلب الثاني	المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون من حيث إحكام نتائج الهجرة غير الشرعية	١٧٢
	الخاتمة	١٨٤
	التوصيات	١٨٧
	المصادر والمراجع	١٨٩

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المقدمة

نفتتح مقدمة دراستنا هذه بقوله تعالى فى سورة النساء: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[١].

تعتبر الهجرة في شكلها العام سلوك إنساني لازم الإنسان منذ، وجوده على وجه الأرض وتعود قيام الهجرة دائماً لعدة أسباب وهي متنوعة .

وهذا السياق يتوافق مع ما أكدته العديد من الإتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نصت المادة ١٣ منه على أنه (لكل شخص الحق فى أن ينتقل بحرية وفي أن يختار محل إقامته داخل أي دولة).

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية أو غير القانونية، هي التي تسير خلافا لكل ماتنص عليه أنظمة وقوانين الهجرة في كافة دول العالم، ومن مظاهرها: أن المهاجر غير القانوني لايحمل جواز أو وثيقة سفر صادرة بطريقة قانونية من الدولة التي ينتمي إليها، كما أنه غير حاصل على الموافقة المسبقة بالدخول من الجهات الرسمية في الدولة الواصل إليها، وأن مغادرته لموطنه الأصلي ودخوله إقليم الدولة الواصل إليها، لايكون من الأماكن الرسمية والمحددة سلفاً للمغادرة والوصول وفقاً للأنظمة واللوائح القانونية المعمول بها دولياً وإقليمياً ووطنياً.

مما لاشك فيه أن الهجرة حق من الحقوق التى يفترض أن تكون لاصقة بالإنسان والتى لا بد من أن تتوفر لها الحماية القانونية، غير أن هذا الحق وإن كان حق من حقوق الإنسان ومن الأمور التى يمكن أن نعتبرها

---

[١]-القرآن. *النساء*. ٤. ١٠٠.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مشروعة وشرعية من الناحية الدينية والقانونية، غير أن هذا الحق يظل كغيره من الحقوق مقيداً وليس مطلقاً، حيث يتقيد الفرد في استعماله بما يقتضيه الدفاع عن كيان الجماعة التي يهاجر منها أو يهاجر إليها، وهو ما يعني أن هذه الهجرة يمكن أن تتحول من هجرة مشروعة إلى هجرة خارج إطار المشروعية إذا ما تجاوز الفرد الحدود والشروط الواجب التقيد بها حيال المكان المهاجر إليه أو المهاجر منه، وهي شروط شكلية وموضوعية لا بد أن يتقيد بها الفرد وإذا ما حاد عنها أصبح سلوكه غير مشروع وهو ما يعرف حديثاً بالهجرة غير الشرعية.

كما يرى الباحث، أنه يجب أن تتضافر كل الجهود لإيجاد بعض الحلول للحد من هذه الظاهرة إلى حد ما، فلا يتصور أن يقضى عليها بهذه البساطة.

ومما لاشك فيه أن كل تجريم لسلوك ما لا بد وأن يكون هذا السلوك قد مسَّ بمصلحة اجتماعية أو شخصية جديرة بالحماية الجنائية، وسلوك الهجرة غير الشرعية لا يخرج عن هذا السياق، حيث جرَّم القانون الوضعي هذه الظاهرة، نظراً لما تسببه الهجرة غير المنظمة من أضرار مادية ومعنوية وأمنية للمجتمعات التي يصل إليها أفواج المهاجرين، حيث أن أغلبهم يأتون من مجتمعات فقيرة بقصد الحصول على العمل وسبل الحياة الكريمة، ولكنهم غير مسجلين بدوائر الهجرة والعمل في البلدان القادمين منها أو إليها على حد سواء، وبذلك فقد يخلون بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية في بلد المقصد من ناحية إذ يزيد أعداد العاطلين عن العمل وتفشي الجريمة في بلدان المقصد.

مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المهمة التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين، وحتى الآن ولذلك فدراسة المشكلة لم تكن محض الصدفة، وإنما بسبب تزايدها وسرعة انتشارها، فمع زمن العولمة تحولت

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى مشكلة تعاني منها أغلب دول العالم وإن اختلفت درجة الحدة بين دولة وأخرى، فهي ظاهرة لها تأثير مباشر على الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدول المنشأ ودول العبور ودول المقصد مما يدفع البلدان المتضررة منها إلى إتخاذ عدة تدابير محلية ودولية للحد منها أو استئصالها، ولكون ليبيا بلد مطل على البحر الأبيض المتوسط وحلقة وصل مابين دول شماله وجنوبه، ودول المشرق والمغرب العربي وبلد كان يتمتع بالأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي ،وبلداً عضواً في الاتحاد الإفريقي والاتحاد المغاربي وتجمع دول الساحل والصحراء فهي تشهد حالياً هجرة بشرية مكثفة من جنسيات إفريقية مختلفة من مواطني دول الجوار وما وراء الصحراء وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة مؤقتاً ثم لاتلبث أن تواصل هجرتها بطرق قانونية وغير قانونية إلى اوروبا وبخاصة بلدان جنوبها" إيطاليا، وفي كل الأحوال فالهجرة غير الشرعية مشكلة اجتماعية اقتصادية سياسية واسعة المدى والتأثير فهي تؤثر على ليبيا كبلد عبور، وإيطاليا كبلد مقصد ودولة من دول الإتحاد الأوروبي تتقيد بشروطة بمافيها حركة دخول وخروج الأجانب ولازالت تتخذ إجراءات أمنية للحد من الهجرة منتقدة لليبيا وذلك لضعف قدرتها على منع الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر أراضيها وتطالبها باتخاذ إجراءات مختلفة للحد منها وهذا مايمكن أن يؤثر سلباً على العلاقات الليبية الإيطالية وتصبح مشكلة الهجرة غير الشرعية على طاولة معظم اللقاءات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط مثل الاجتماعات "٥+٥"، أولقاءات بلدان المغرب العربي، ودول غرب المتوسط.

وبالرغم من أنَّ هذه الظاهرة قد نالت حقها في البحث وفق عدة نواحي كالسياسية والاجتماعية و الاقتصادية، إلا أنه ومن الناحية الشريعة الإسلامية والقانونية لم تنل حظها الوافي من حيث الدراسة والتحليل، ويعود السبب في ذلك إلى حداثة الظاهرة كظاهرة إجرامية ودخولها حيز التجريم، وإن كانت هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) قد استقر عليها فقه القانون على أنها جريمة يعاقب عليها القانون، إلا أنه ومن

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الناحية الشرعية لم تصنف بعد، فهل يمكن اعتبارها من الأشياء التى لايجوز القيام بها؟ أم أنها أمر مباح؟ وإن كانت محرمة شرعا فما راي الشريعة الإسلامية في العقوبات الواردة بالقوانين الوضعية والتي منها القانون الجنائي الليبي، وكذلك الواردة باتفاقية باليرمو سنة ٢٠٠٠م.

أسئلة البحث:

يمكن للباحث أن يلخص أسئلة البحث في الآتي:

١. ما تعريف الهجرة، والهجرة غير الشرعية، وهل من الممكن اعتبار سلوك الهجرة غير الشرعية سلوك إجرامي مقارنة بالآثار الناتجة عنها؟ وبالتالي يمكن على ضوء ذلك إعتباره فعل محرم شرعاً؟

٢. ما هى مراحل التطور التاريخي التى مرت بها هذه الجريمة؟ وما أثر هذا التطور في تطور التشريعات المحلية والدولية؟ وما مدى استيعاب القوانين الوضعية (المحلية والدولية) لسلوك الهجرة غير الشرعية من حيث التجريم والعقاب؟

٣. ما أحكام الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي من تلك القوانين من حيث الإباحة والتحريم؟ وماهو التشريع الجنائي الإسلامي؟ وماحكم الهجرة غير الشرعية إذا ما دخلت حيز التحريم؟

أهداف البحث:

لا شك في أنَّ لكل دراسة أهداف محددة، عادة ما تكون هي غاية البحث، ويمكن أن نحصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

١. تسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة إجرامية تستحق الدراسة والبحث والتحليل من حيث الأسباب والآثار.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٢. تتبع المراحل التى مرت بها الجريمة ابتداء من مرحلة الهجرة وعلى المستوى الفردي وحتى المرحلة المتقدمه والتي هي عليها اليوم وهو التهريب المنظم عبر العصابات الأجرامية المتخصص في تهريب البشر.

٣. وضع مقارنة مابين أحكام الشريعة الإسلامية، والتشريع الجنائي الإسلامي فما يتعلق بالقوانين الوضعية، الوطنية منها والدولية المتعلقة بتجريم أفعال الهجرة غير الشرعية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث أساساً في إبراز أهمية التشريع الجنائي الإسلامي وأهمية الدين الإسلامي كمنهج متكامل له السبق في شتى المجالات وإظهار هذا السبق إلى حيز الوجود.

وتتمركز أهمية هذا البحث أيضاً في جانبين، النظري والعملي، أما النظري فيكمن أساساً في إبراز منهج الشريعة الإسلامية كمنهج سابق لعصره وهو بذلك صالح لكل زمان ومكان، فضلاً عن إثراء المكتبة العلمية بمواضيع ذات أهمية من حيث الحداثة والموضوعية لا سيما تلك التي تتقاطع فيها العلوم السياسية والقانونية والشريعة الإسلامية، وبذلك يكون الباحث قد فتح بابا للخوض بهذا الموضوع بحيث يمكن تطوير القوانين المتعلقة به مع تسليط منهج الشريعة الاسلامية عليها ومقارنتها بها.

أما الأهمية العملية فتكمن في تحليل القوانين الوضعية والتي (منها القانون الليبي) حيث ستقوم بنقد بعض النصوص الواردة بهذا القانون وما وقع فيه المشرع من أخطاء مع إمكانية طرح الحلول البديلة لتفادي تلك الأخطاء التشريعية عند التطبيق العملي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

حدود البحث:

حدود هذا البحث ستكون في إطار تحليل القوانين الوضعية وتختص بالقانون الليبي والتونسي، وهو القانون الليبي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، والقانون التونسي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤م، والمتعلقين بتجريم الهجرة غير الشرعية، وسبب اختيار الباحث للقانون الليبي والتونسي بالأخص باعتبارهم قوانين حديثة المنشأة، بالرغم من أن ليبيا وتونس قد عانت ولا زالت تعاني من هذه الظاهرة منذ عدة سنوات، القرن الماضي، منذ سنة ١٩٩٠م، وحتى سنة ٢٠١٣م، علماً بانها في ازدياد اكثر بعد الأحداث الربيع العربي في كل من ليبيا وتونس ومصر إلا أنَّ هذه القوانين قد جات متأخرا جداً، زد على ذلك مجال عمل الباحث باعتباره قد عمل وسنوات في مجال القضاء الليبي وهو ما يجعل الباحث أكثر إلماماً بهذا القانون والقوانين ذات العلاقة، كما سيتطرق أيضاً إلى النصوص الواردة بإتفاقية مكافحة تهريب المهاجرين عبر البحر والبر والجو والمعروفة بالاتفاقية (باليرمو ٢٠٠٠) والمتعلقة بتجريم الهجرة غير الشرعية، مع التطرق إلى أحكام الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الإسلامي حيال هذه التشريعات من هذه الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط الآتية:

١. حداثة الموضوع، فهذا الموضوع لم يتم دراسته سابقاً كجريمة مستقلة حسب علم الباحث، بل إن الدراسات القانونية السابقة كانت في إطار القانون الدولي من حيث كونها جريمة منظمة داخل نطاق الإتفاقيات الدولية (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٢. إبراز الآثار السلبية لهذه الظاهرة على البلدان التي تعاني منها (دول المقصد أو المصدر أو العبور) وهو الشيء الذي أدخلها حيز التجريم.

٣. إن ضحايا هذه الجريمة يعدون بالآلاف وهم في ازدياد، ممن يلقون حتفهم على أيادي المهربين، كما أن التعايش عن قرب مع هذه الظاهرة شجع الباحث للبحث في أعماق هذه الجريمة، حيث إن الباحث من دولة عانت من سلبيات هذه الجريمة والتي لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، حيث تعد ليبيا من أكثر الدول تأثراً بهذه الجريمة، وبذلك ستكون الدراسة عن قرب وأقرب للواقع وهو الشيء الذي سيساعد الباحث على استيعاب موضوع البحث والإلمام به بصورة جيدة.

منهج البحث:

إن طبيعة الدراسة تستوجب اعتمادها على عدة مناهج هي: المنهج المقارن والمنهج الوصفي والإستقرائي والتحليلي كمناهج أساسية، مع التطرق أحيانا للمنهج النقدي بحكم أن الدراسة في الأصل هي دراسة مقارنة القصد منها إبراز أوجه الاختلاف والتوافق بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، والمنهج النقدي هنا أعني به نقد المنهج والتشريع البشري ولا أقصد به منهج الشريعة الإسلامية، والذي لايمكن أن يكون محل نقد.

الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع والوقوف على بعض المكتبات، وكذلك من خلال ما جادت به محركات البحث على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) لاحظ الباحث افتقار المكتبات إلى مثل هذه الدراسة خاصةً فيما يتعلق بمسألة المقارنة بالشريعة الإسلامية، ومن الناحية القانونية بصفة عامة، وتعود، حسب نظرة الباحث، هذه الندرة في هذا الموضوع أساساً، إلى حداثة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كسلوك اجتماعي مجرَّم في إطار القانونين الوضعية

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وبالتالي قلة الوقائع التي طُرحت في هذا الموضوع، خاصةً وأننا نعلم أن القوانين والتشريعات (المحلية منها والدولية) تظل من الناحية النظرية جيدة حتي تصطدم بالواقع العملي وحينها فقط قد تظهر عيوبها.

وهذه بعض من الدراسات السابقة:

١. عويس، حمدى أبوالنور السيد. ٢٠١١م. الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة. جامعة حلوان. كلية الحقوق. دار الفكر الجامعى. الاسكندرية: مصر.[٢]

تناول هدا الكتاب حق الهجرة فى التشريعات الوضعية، وكذلك فى الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وقد قدم تعريفاً للحق من خلال كتابه بأنه مصلحة لايعرف إلا نوعاً واحداً من نوعي الحق، وقد رأى الكاتب أن الحق إما أن يكون حقاً للعبد، وتعرف الحق بأنه مصلحة يصح بالنسبة لحقوق العباد، أما بالنسبة لله فهو سبحانه منزه عن أن يكون من حقوقه على عباده مصلحة، ونجد الحقوق مصدرها فى الإسلام فى الشريعة وأحكامها المستقاة من القران الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس.

كما نتاول مفهوم الحق في الهجرة فى الشريعة الإسلامية، ويرى بأن الإسلام قد أقرها، أيا كان سببها ،طالما أنها كانت فى سبيل الله واستدل في ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

وقد كان من تكريم الله للإنسان أن يسر له التنقل فى البر والبحر، وتسخير الروامس وجعلها موافقة لطبيعة الحياة الإنسانية وما ركب فيها من استعدادات، وبهذا التوافق قامت الحياة الإنسانية، ولايتصور أن يفرض الإسلام على حرية النقل والإقامة قيوداً، ورسوله فقد هاجر وانتقل من مكة إلي المدينة، وأمر أصحابه بالهجرة

---

[٢]- عويس، حمدى أبوالنور السيد .٢٠١١م. *الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة*.مصر: جامعة حلوان. كلية الحقوق.دار الفكر الجامعى .الاسكندرية.

[٣]- القرآن. *العنكبوت*. ٢٠.٢٩.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

إلي الحبشة، بل إن القرآن الكريم يفرض الهجرة فى سبيل الله، وترك الأرض التى يشعر فيها المسلم باستضعاف ومذلة، فإذا لم يفعل فإنه يكون آثماً، فإذا هاجر وكانت وجهته الحفاظ على دينه وعقيدته فإن الله يعده على ذلك أن يهئ له سبيل الراحة والسعادة فى مهجره الجديد.

وقد أجمل الباحث صور التنقل في الشريعة الإسلامية وقال بأنها على عدة صور، هي الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة وحرية الإقامة والحق في العودة إلى ديار الإسلام، وتطرق الباحث في هدا الكتاب إلي الحق في الهجرة والتنقل في الشريعة الإسلامية بصورة عامة، والحق في الهجرة في التشريعات الوضعية، وبالتالي سوف نتطرق ايضاً إلى أحكام الشريعة الإسلامية حول تحريمها من عدمها وبناء على هذا رأينا أنه وجدت حالة من الفراغ التشريعى في إطار الشريعة الإسلامية في هذا الأمر، وهو مايدفعنا إلى دعوة المشرع إلى سرعة التدخل لوضع التشريع اللازم بما يتلائم والشريعة الإسلامية لتنظيمها، تمنعا لعبث السلطة التنفيذية بتنظيم هذا الأمر مرة أخرى أو استغلال هذا التشريع

٢. الإدريسى، طارق خالد. ٢٠١٠م. جريمة الهجرة غير الشرعية. رسالة ماجستير. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس: ليبيا.[٤]

كان موضوع الباحث في هذه الرسالة متمحور حول جريمة الهجرة غير الشرعية في كلا التشريعين الليبي والتونسي باعتبار أنها دراسة مقارنة، وقد تناول الباحث الموضوع بدقة من حيث التسلسل التاريخي لهذه الجريمة في التشريع الليبي والتشريع التونسي، وعرض القوانين المتعلقة بالتجريم المباشر والتشريعات ذات العلاقة ابتداء من أول قانون صدر في كلا التشريعيين (الليبي والتونسي) كما تطرق إلى الدساتير فى تلك الدول وما حوت من نصوص متعلقة بالهجرة والمهاجرين.

---

[٤]- الإدريسى، طارق خالد. ٢٠١٠م. *جريمة الهجرة غير الشرعية*، رسالة ماجستير. غير منشورة .ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وقد عرَّج الباحث بداية على أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية على بلدان المصدر، والعبور وكذلك المقصد وتناول ليبيا أنموذجاً لدول العبور، وتونس أنموذجاً لدول المقصد وبيّن الباحث العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وازديادها، وكذلك الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة الإجرامية، لينتقل بعدها الباحث إلي مسألة التجريم والتطور التاريخي لهذه الجريمة والتشريعات المصاحبة لها، والتي مرت بمرحلتين بحسب رأي الباحث، مرحلة الهجرة الفردية، ومرحلة الهجرة المنظمة والتي تتم عن طريق عصابات التهريب المنظمة للمهاجرين غير الشرعيين.

وقد تناول الباحث من خلال القوانين التي شرعت بالدولتين البناء القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية والتي أوضح فيها بالتفصيل الأركان المادية والمعنوية لهذه الجريمة كما تطرق الباحث إلى السياسة الجنائية المنبعة في كل من دولة تونس وليبيا والتي كان فيها التميز واضح للتشريعات التونسية، باعتبار أنها دولة مواكبة للتشريعات الدولية، والتي منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية باليرمو ٢٠٠٠م، وكذلك البرتوكول المكمل لها وهو برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وقد تناول الباحث أيضاً الاتفاقية الدولية السالف ذكرها في دراسته وعرضها مع البرتوكول المكمل لها والمتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والمتعلقة أن هذه الدراسة وإن كانت شاملة وجيدة من عدة جوانب، إلا أنه قد شابها بعض القصور، ومنها أنه لم يتطرق لرأي الشريعة الإسلامية لا من بعيد ولا من قريب وهو وحسب اعتقاد الباحث يعد قصوراً يحتاج إلى تكملة حتى تكون في صورتها النهائية وهو ما سنتناوله باذن الله تعالى في دراستنا هذه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٣. الصرابي، يحي على حسن.٢٠٠٩م. المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية. رسالة دكتوراة.جامعة عين شمس.القاهرة .مصر[٥]

هذه الدراسة تتركز على جملة من الأهداف، أهمها تشخيص ظاهرة الهجرة الوافدة بشقيها التسلل واللجوء إلى أراض الجمهورية اليمنية عبر البحر الأحمر والقرن الإفريقي من أجل المعاونة للتخفيف من حدتها في اطار القانون الدولي المنظم للهجرة والجنسية إضافة إلى البحث عن الأسباب الحقيقية والعوامل المساعدة لاستمرار النزوح والتسلل على السواحل اليمنية.

وركز الباحث على حقيقة الهجرة الوافدة واللجوء أيضا على أسباب هذه الظاهرة، وتطرق أيضاً إلى الأبعاد الأمنية لهذه المشكلة من خلال المتغيرات الدولية والأقليمية والمحلية والتهديدات والتحديات التى تواجه الأمن القومي الأقليمي والوطني حيث لم يتطرق إلى رأي الشريعة الإسلامية بعمق فى رسالته والذى سوف نتطرق له من خلال هذا البحث إن شاء الله تعالي.

٤. دراسة إبراهيم، محمد أعبيد الزنتانى.٢٠٠٨م. الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية. ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الفاتح. هدفت هذه الدراسة إلى:[٦]

١ .معرفة أسباب هذا النوع من الهجرة والعوامل المساعدة عليها والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة الهجرة على الدولة المستقبلة.

---

[٥]- الصرابي، يحي على حسن. ٢٠٠٩م.*المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة*. دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية.رسالة دكتوراة.مصر:غير منشورة .جامعة عين شمس.القاهرة.

[٦]- إبراهيم، محمد أعبيد الزنتانى. ٢٠٠٨م .*الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية*.ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الفاتح. طرابلس.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٢ .دراسة ظاهرة الهجرة الأفريقية دراسة علمية وفق أسس ومناهج البحث الاجتماعي المتعارف عليه في علم الاجتماع.

٣ .الحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً على المجتمع المستقبل.

٤ . وضع وسائل وطرق لمراقبة تطور الظاهرة ونتائجها.

٥. إمداد الأجهزة المعنية بالمعلومات من خلال الدراسة للاستفادة منها في سبيل تقليل أخطار هذه الظاهرة على المجتمع الليبي.

وقد اعتمدت الدراسة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور احتماعى في نظرتها لظاهرة هجرة الأفارقة إلي جنوب ليبيا كما اختارت الدراسة عينه من المهاجرين بمنطقة أوباري وقد شملت العينة ١٥٠ مهاجراً بطريقة عشوائية من الذكور فقط وشملت العينة الفئات العمرية التي تتراوح بين سن العشرين إلى ٥٩ سنة مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها، وقد خلصت الدراسة لجملة من النتائج:

أ. أغلب المهاجرين من دول الجوار وغيرها من الدولة الإفريقية ومن ذوي الديانات المختلفة، ويشكل المسلمون أكبر نسبة مما يؤكد على أنه من أهم عوامل الجذب في عملية الهجرة الأفريقية إلى جنوب ليبيا.

ب . تعدّ نسبة دخول المهاجرين من منطقة غات الحدودية نسبة كبيرة جداً، لأنها منطقة حدودية غير مؤمنة يسهل التسلل والعبور منها.

ج . إنَّ أغلب المهاجرين من ذوي الدخل البسيط جداً مما يؤكد أن العامل الاقتصادي من أهم عوامل الجذب الفعالة في عملية الهجرة الأفريقية إلى جنوب ليبيا بمنطقة أوباري.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

د. إنَّ أكبر نسبة المهاجرين ليست لديهم أي إجراءات رسمية وغير مرتبطين بأي جهات رسمية الأمر الذي يسهل لهم ارتكاب الجرائم دون أن يكون هناك رادعاً أو عقوبة، مما أدى إلى ارتفاع الجريمة وتعدد أنواعها بالمنطقة.

ومن خلال هذا البحث نجد أنّ الباحث قد تطرق في دراسته هذه إلى الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية ولم يتطرق إلى الجانب القانوني والجانب الشرعي وهو الجانب المهم والذي سوف نبحث فيه من خلال بحثنا هذا.

٥. مرسي، مصطفى عبدالعزيز. ٢٠٠٧م. تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي. ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا فى المهجر الأوروبي. جامعة الدول العربية.[٧]

تناول الباحث عدة جوانب تعدّ من الجوانب الهامة التي ستكون جزءاً من محور درستنا، وهذه الجوانب هي:-

١- دوافع الهجرة غير القانونية.

٢- ابتعاد سياسات ونظم الهجرة الأوروبية عن الليبرالية.

٣- الاتحاد الأوروبي ومواقفه من ظاهرة الهجرة غير القانونية.

٤- تأثير الهجرة غير القانونية على صورة المغترب العربي.

غير أن هذه الدراسة- وإن كانت جيدة من حيث تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية- من حيث الأسباب والنتائج خاصة بالمهاجر العربي، وكذلك من حيث الواقع القانوني للدول الأوروبية والتي دائماً ما تأخذ بالعامل الأمني والقانوني في التعامل مع هذه الظاهرة الإجرامية- إلا أنها لم تتناول الجانب القانون بصورة

---

[٧]- مرسي، مصطفى عبدالعزيز. ٢٠٠٧م. *تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي*. ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا فى المهجر الأوروبي. مصر: جامعة الدول العربية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

معمقة، كما أنها لم تتطرق إلى منهج الشريعة الإسلامية حيال هذه الظاهرة الإجرامية على الإطلاق حيث إن ما جاء بها فيما يتعلق بالجانب القانوني هو المتعلق بدوافع الهجرة غير القانونية وتأثير الهجرة غير القانونية على صورة المغترب العربي.

ويرأي الباحث أن هذه الدراسة لم تتناول مسألة جوهرية وهي المتعلقة برأي الشريعة في الهجرة غير الشرعية أساساً بغض النظر عن أسبابها ونتائجها، وهو الشيء الذى سنبحث فيه من خلال بحثنا هذا إن شاء الله.

٦. دراسة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. ٢٠٠٦م. أعدها فريق علمي يمثل الجامعة المغاربية.والمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي.والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. طرابلس: ليبيا.[٨]

أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية وليست إقليمية أو محلية وأنها تشكل تحدياً ومشكلة إقليمية ودولية، ومن المتوقع أن تتفاعل أكثر في المستقبل وتكون لها نتائج غير مرغوبة على الجميع. ومن خلال مشكلة الدراسة فإن منطقة بلدان المغرب العربي تشهد هجرة بشرية مكثفة من كل أجزاء وإقليم إفريقيا وخاصة إلى ليبيا، وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة مؤقتاً ثم لا تلبث أن تواصل هجرتها بطريقة قانونية وغير قانونية إلى أوروبا وبخاصة بلدان إيطاليا وفرنسا وإسبانيا؛ وبشكل محدد فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم وتحليل ظاهرة الهجرة وبخاصة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، وبالتحديد من ليبيا، وكذلك تحليل الأبعاد والآثار المختلفة لهذه الظاهرة، واعتمدت الدراسة في إعدادها المنهجي على الدراسات والتقارير والبيانات المتوافرة سواء من التحليلات النظرية والفنية أم التحليلات الناتجة عن الدراسات

---

[٨]- *دراسة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي*. ٢٠٠٦م. أعدها فريق علمي يمثل الجامعة المغاربية.والمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي.ليبيا: والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. طرابلس.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الميدانية التي أجريت في المنطقة، واعتمدت على جانب ميداني تمثل في إجراء مقابلات مع بعض المهاجرين، واستعرضت الدراسة نموذجاً من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى، أيّ البلدان الإفريقية وراء الصحراء الكبرى إلى البلدان الإفريقية شمال الصحراء الكبرى كنقاط عبور إلى جنوب أوروبا بطريقة غير شرعية وغير قانونية، وهذا النموذج هو ليبيا والذي تناولت فيه مراحل الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى شواطئ إيطاليا، وأكدت الدراسة على أن المعالجة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للهجرة غير الشرعية والهجرة بشكل عام لا بد أن تُفهم أولاً في إطارها الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تُفهم كمشكلة قانونية أو أمنية، وحاولت الدراسة تقديم بعض المقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي متمثلة في رؤية مستقبلية لا تعالج وتنظر للهجرة غير الشرعية كجريمة منظمة وإنما تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية.

بيد أنّ هذه الدراسة لم تتناول رأي الشريعة الإسلامية حول هذه الظاهرة الإجرامية، والذي سوف نستكمل هذا الجانب بإذن الله في دراستنا هذه.

٧. النجار، فاطمة الهادي. ٢٠٠٥م. الهجرات الإفريقية إلى ليبيا. أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. أكاديمية الدراسات العليا طرابلس :ليبيا.

أشارت الباحثة في دراستها إلى أنَّ الهجرة ظاهرة اجتماعية، واستخدمت في منهجية الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وفيه تم تجميع البيانات اللازمة من خلال الاطلاع المكتبي على ما كتب على الهجرة بشكل عام

---

[٩]- النجار، فاطمة الهادي. ٢٠٠٥م. *الهجرات الأفريقية إلى ليبيا*. أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. غير منشورة.ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.طرابلس.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وبشكل خاص، فيما يتعلق بالهجرات الإفريقية الوافدة إلى ليبيا من خلال التعدادات العامة للسكان كما اعتمدت على التقارير والدوريات والاتصال بالجهات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

كما أجرت دراسة ميدانية على المهاجرين الأفارقة في ليبيا باستخدام ورقة استبانة أعدت خصيصا وتم اختيار عينة عشوائية قدرت بـ ٩٠٠ مستجوباً من سبعة مناطق من ليبيا هي: طرابلس، بنغازي، سرت، الجفرة، الكفرة، سبها، غات، واستخدمت أيضاً المنهج الكمي وفيه تم تحليل ماتوصلت إليه من بيانات مجمعة من واقع الدراسة الميدانية وتوصلت إلى بعض النتائج، منها: كون المهاجرين إلى ليبيا هم من جنسيات إفريقية مختلفة، وأن أغلبهم من الشباب، والذكور أعلى نسبة من الإناث، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد المهاجرين، كلما قل حجم الهجرة، وأن السبب الرئيسى للهجرة هو العامل الاقتصادي للبلد المهاجر منه وأشارت الباحثة إلى وجود تعاون ليبي إيطالي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من كون الباحثة تناولت الظاهرة الإجرامية (الهجرة غير الشرعية) من الناحية الاجتماعية من حيث النتائج والأضرار والآثار إلا إنها لم تتطرق إلى الجانب القانوني والجانب المتعلق بالشرعية الإسلامية حول هذه الظاهرة الإجرامية وهو ماينقص هذه الدراسة والتى سوف يتم استكمالها في دراستنا هذه.

٨. التميمي، محمد رضا.٢٠٠١م. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. جامعة العربي بن مهيدى أم البواقي. الجزائر.[١٠]

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أنَّ الهجرة غير القانونية لها أبعاد خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما يتطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال والعبور

---

[١٠]– التميمي، محمد رضا.٢٠٠١م. *الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية*. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدى أم البواقي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

والاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين، لتحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات، دون تباطؤ، وقد أصبح في حكم اليقين أن الحلول الجزئية أصبحت غير فعالة، ورغم أن المعالجة الأمنية ساهمت في تخفيض عدد المهاجرين غير القانونيين إلا أنها لم تعد وحدها كافية نظراً لمحدوديتها، وأصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني وسياسة التنمية، واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المرسلة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة والحقيقية لهذه الهجرة غير القانونية.

وقد أرجع الباحث الأسباب العميقة لمشكلة الهجرة إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف بلدان العالم ومختلف الأقاليم داخل البلد الواحد، ذلك لأن مستوى ازدهار البلدان المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من البلدان الأقل نمواً إلى الهجرة غير القانونية.

ويرى الباحث أن المعالجة الحقيقية للهجرة غير القانونية لا بد أن توضع في إطارها الشامل الأقتصادي والقانوني والأجتماعي قبل أن تعالج كمشكلة أمنية، لأن المشهد سيكون معقداً وربما خطيراً للغاية لما سوف يتبع عنه من كوارث إنسانية وانفلات أمني وعدم استقرار اجتماعي، وقد أوصى الباحث في دراسته بإعادة النظر في الهجرة، وبضرورة تشديد العقوبة على عصابات التهريب، فضلاً عن ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية حول موضوع الهجرة، إضافة إلى تفعيل إرادة سياسية مشتركة في هذه الظاهرة.

لقد توصل الباحث إلى نتائج جيدة في هذه الدراسة إلا أنه لم يتطرق إلى موضوع هام جداً في دراسته وهو منظور الشريعة الإسلامية في هذه الظاهرة الإجرامية حول الهجرة غير الشرعية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٩. زين صديق، محمد البربرى محمد. ١٩٩٢م. الهجرة الوافدة من منظور أمنى دراسة تطبيقية على جمهورية السوادن. رسالة دكتوراه. غير منشورة. أكاديمية الشرطة. كلية الدراسات العليا. القاهرة: مصر.[١١]

يتركز موضوع الرسالة حول الهجرة الوافدة من منظور أمني حيث تعد ظاهرة الهجرة الوافدة هجرة إفريقية بحته عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، هذه ولكونها ظاهرة، لو تمكنت الجهات المختصة من ممارسة سياستها على الوجه المطلوب بعد توفير الاحتياجات والمتطلبات لتلاشت هذه الظاهرة ليكون الوضع السائد بالنسبة للقادمين من الدول العربية هو الذى يجب أن يسود على كل الحدود السياسية بالاضافة إلى ذلك، أن من أهم المشاكل الحديثة وأعقدها كونها تعتبر من مصادر المنازعات الدولية، وقد نبه الباحث إلى أهمية هذه المشكلة إلى الظاهرة، ورأى أنه لابد أن تنال القدر الكافي من البحث والتأصيل والتخطيط العلمي المناسب المتكامل الذي يكفل عدم وقوفها حقبة في سبيل التنمية بل يجعل منها عونا وسند لبرامج التنمية في شتي جوانب، ورغم قرب هذه الدراسة من المجال القانوني وهو الجانب الأمني إلا أنها لم نتاول الجانب القانوني أو التشريعي رغم أهميته كموضوع الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

---

[١١]- زين صديق، محمد البربرى محمد. ١٩٩٢م. *الهجرة الوافدة من منظور أمنى*. دراسة تطبيقية على جمهورية السوادن.رسالة دكتوراه. غير منشورة.مصر: أكاديمية الشرطة.كلية الدراسات العليا. القاهرة.